

الميزان العسكري وانعكاساته على احتمالات التسوية

طلعت أحمد مسلم

يسلم أغلب الباحثين والمشتغلين بالشؤون السياسية والأمن القومي والمهتمين بها بأن الموقف السياسي في أية لحظة، أو أية منطقة، ما هو إلا انعكاس لموازين القوى المتفاعلة مع هذا الموقف، والفاعلة فيه؛ إذ أنه ليس إلا نتيجة لاصطدام المصالح والارادات المتداخلة، وأن موازين القوى هي العامل المرجح لارادة ما عن غيرها، وبالتالي هي العامل الذي يحقق مصالح طرف على حساب طرف آخر. والموقف من الصراع العربي - الاسرائيلي لم يكن، في وقت من الأوقات، شاذاً عن هذه القاعدة. وإذا كان من الممكن دائماً تقدير القوى التي يمكن، أو يحتمل، أن تؤثر في الموقف تأثيراً كمياً وفقاً لمؤشرات المساحة الجغرافية، والتعداد السكاني، والنتائج القومي العام، ومعدلات النمو السكاني والانتاجي، وحجم القوة العسكرية؛ فإنه من الصعب - بل يكاد يستحيل - تقدير مدى حقيقة دخول هذه العناصر، بالكامل، في تفاعلات الصراع^(١)، ومدى فاعليتها فيه؛ كما يصعب تقدير العناصر المعنوية والروحية، والارادة القومية تقديراً كمياً.

لذا، فإن أغلب الباحثين يلجأون، أولاً، الى دراسة المؤشرات الرقمية، ثم يقدرّون مدى حقيقة تداخلها في تفاعلات الموقف مستنديين، في ذلك، أساساً، إلى مؤشرات تاريخية وموضوعية تقربهم من الحقيقة، وإن كانت لا توصلهم إليها. يتضح مما سبق أن القوى الفاعلة في الموقف السياسي لا تقتصر على القوى العسكرية بل تمتد الى الوضع الجيوستراتيجي، والقوة الاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية، والمعنوية، بما تعبر به عن واقع المجتمع.

إلا أن الواقع وتجارب التاريخ توضح أنه ما لم تتناسب قوى الأمة مع قوة عسكرية تحميها، وتفرض إرادتها، فإن هذه القوى تتحول إلى مصادر للضعف ومطامع للقوى المضادة لها، وتؤدي إلى الفشل في إدارة الصراع، فتكون نتيجته عكس ما تهدف إليه الجماهير.

علاقة الميزان العسكري باحتمالات التسوية

تنحى الدور العسكري عن مكان الصدارة في إدارة الصراع العربي - الاسرائيلي في

شؤون فلسطينية، العدد ١٥٤ - ١٥٥، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٦